الفصل الأول

١.١ مقدمه:

يتسم السودان بأنه أحد أكبر الدول ،التي تمتلك مساحات زراعية واسعة وخصبة بجانب تعدد الظروف المناخيه فيه وبالتالي فان معطياته الطبيعية تؤهله بان يكون مصدرآ مهمآ للغذاء.

تسهم الزراعة بصوره مباشرة في دفع عجلة التنميه بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ،وتعد المحرك الاساسي لها، حيث تلعب الزراعه أدوارآ أساسية ورئيسية،من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، وايرادات الدوله وصادراتها، وتعمل علي العمل والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمنتجات الزراعيه كمواد خام في عمليات التصنيع ، وعلي الرغم من توفر تلك المعطيات ،فان السياسات التي اتجهت في استقلالها كانت سببآ في تدهور الزراعه وعدم قيامها بالدورالمنوط بها(مكي٢٠٠٢م).

لعبت السياسات الاقتصادية الكلية دورآ كبيرآ في استمرار ذلك السلوك الاقتصادي الزراعي لفترات طويله منذ استقلال السودان ،ولقد عرفت لذلك اثاره السلبيه علي الاقتصاد القومي التي أدت حالة الاختلال، وعدم التوازن الداخلي والخارجي التي بدات تظهر منذ منتصف السبعينات،فتبنت الحكومه العديد من البرامج الاصلاحية- (مجلة دراسات استراتيجية،١٩٩٨).

وفي مطلع التسعينات تم تغيير الفلسفه الاقتصاديه تماماً بالتحول من الاقتصاد التحكمي الي الاقتصاد الحر (اقتصاديات السوق)وذلك بوضع اصلاحات هيكليه في الاقتصاد من خلال تبني سياسة التحرير الاقتصادي ولتحقيق ذلك تم وضع البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادي،وبرنامج الاستراتيجة الشاملة(٢٠٠٢-١٩٩٢)وهي خطة عشريه تضمنت تخطيطآ اجتماعياً واقتصادياً في كل القطاعات الانتاجية والحزميه،وبذلك بدأ تطبيق التحرير بتحريرالأنظمه السعريه من التحكم الإداري،وتعويم العملة الوطنية وتحويل ملكية القطاعات الاقتصادية الي القطاع الخاص

فيما يتعلق بالزراعه تم وضع سياسات زراعية علي ضوء سياسة التحرير الإقتصادي ،حيث تم تحرير أسعار المحاصيل الزراعية التصديرية،وتحرير سوق المنتجات الزراعية،كما تم تطبيق سياسة الخصخصة علي المشاريع الزراعية وفي جانب التمويل فقد تم التحول التمويل

,الحكومي الي التمويل التجاري والإتجاه نحو التمويل الزاتي (بشير،١٩٩٥).

2.1مشكلة البحث:

تتناول هذه الدراسة أهم وأكبر القطاعات في الإقتصاد الوطني ،حيث يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرائد والحرك لمعظم القطاعات الأخري . ودوره يتمثل في تحقيق التنمية الإقتصاديه والأمن القومي والإستراتيجي ،إن التعامل مع القطاع الزراعي من خلال هذه النظرة الإستراتيجيه سيضع القطاع الزراعي في بؤرة الإهتمام بالنسبه للمسؤلين ويدفعهم لتعديل مسار السياسات والعلاقات لكي تنطلق من مصلحة هذا القطاع الحيوي ،وتهئ له المناخ الملائم

للحركة والنهوض والإذدهار، وبالرغم من الدراسات السابقة في هذا المجال الإ أن التغيير المستمرالذي يصاحب التحول الإقتصادي الذي أحدثته سياسة التحرير الإقتصادي في الزراعة ،وبالتالي يمكن القول أن سياسة التحرير الإقتصادي بدأت عهدآ جديدآ للإقتصاد بما صاحبها من تغيرات إصلاحية وهيكلية في كثير من مؤسسات الدوله وبعض المشاريع الزراعية المهمة والعمل علي خصخصتها وأيلولتها للقطاع الخاص ومن الآثار التي ترتبت علي ذلك:

- التغيرفي الدخل القومي

- التغيرفي إيرادات الدوله من الزراعه

- التغير في الإنتاجيه وعوائد المزارعين

هذه كلها صورقد تهدد الإستقرارالإقتصادي والأمن الغذائي،لذلك فإن سياسة التحريرالإقتصادي تحتاج الي تقويم ومتابعة ودراسه مستمرة لتتبع آثارها الإقتصادية والإجتماعية ،ويمثل هذا البحث محاولة لدراسة أثر سياسات التحرير الإقتصادي علي القطاع الزراعي(مكي، ٢٠٠٢م) .

3.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لدراسة آثار سياسات التحرير الإقتصادي٢٠٠٢-١٩٩٢))علي القطاع الزراعي في السودان وتحديدآ يتناول

١- وصف لسياسات التحرير الأقتصادي في قطاع الزراعة خاصه

٢- تحديد أثر سياسات التحرير الإقتصادي علي الإنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي

٣- تحديد أثرسياسة التحرير الإقتصادي علي إسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي .

4-إستنباط بعض التوصيات في مجال السياسات المرتبطة بالقطاع الزراعي ودوره في الإقتصاد السوداني (بشير،١٩٩٥م).

4.1 فروض البحث:

1-التحول من التمويل الحكومي الي التمويل التجاري ، أدي الي إرتفاع تكلفة التمويل .

٢-عدم إستقرار السياسات الإقتصادية الكلية خلال الفتره من (٢٠٠٢-١٩٩٢)أدي الي إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

3-عدم وضع سياسة تركيزية لبيع السلع الزراعية أضر بالمزارعين والمنتجين.

٤- إرتفاع الضرائب علي السلع الزراعية قلل التنافس العالمي للصادرات الزراعية وكذلك قل العائدالفعلي للمنتج واذدادت أسعار المستهلك وأجور العمالة.

٥- سياسة الخصخصة للمشاريع الزراعية أدي الي تدهور المشاريع وتقليص المساحات المزروعه . (مجلة دراسات استراتيجية ،١٩٩٨).

5.1 منهجية البحث:

١.٥.١بيانات الدراسه:

اعتمدت الدراسه علي البيانات الثانويه من المراجع والكتب بالإضافه الي التقارير السنوية لبنك السودان والعروض الإقتصادية والدراسات السابقة وبعض الؤسسات كوزارة الماليه والتخطيط ووزارة الزراعة والغابات والإداره العامه للتخطيط والإقتصاد الزراعي – للحصول علي المعلومات الثانوية .

٢.٥.١ التحليل

ان هذه الدراسه اتبعت المنهج الوصفي بجمع المعلومات من مصادرها ،بالإضافه الي المنهج التحليلي بإستخدامExcel. و SPSSفي تحليل البيانات والتوصل الي النتائج.

6.1 تنظيم البحث:

يحتوي هذا البحث علي خمسة فصول ،حيث يتناول الفصل الأول بعد المقدمه مشكلة البحث وأهداف البحث والفروض ومنهجية البحث ،أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري لسياسة التحرير الإقتصادي ومفهوم سياسة التحرير الإقتصادي وايضآ مفهوم سياسة التحرير الإقتصادي في اطار النظريات الإقتصادية وكذلك مفهوم سياسة الإصلاح والتصحيح الهيكلي – أما الفصل الثالث يتناول السياسات الزراعية في الفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٢)

, ويشمل ذلك:

البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي (١٩٩٣-١٩٩٠) ،والإستراتيجية الشامله (٢٠٠٢-١٩٩٢) ويتناول فيها سياسات التركيزوالإستقرار الإقتصادي وسياسة سعر الصرف وكذلك تطبيق الخصخصة في السودان ،وآثارسياسة التحرير الإقتصادي علي التنميه والإجتماعيه.

الفصل الثاني

الإطارالنظري

1.2 سياسة التحرير الإقتصادي:

يتناول هذا الفصل الحوانب النظريه لسياسة التحرير الإقتصادي حيث يتم تناول مفهوم سياسة إطار النظريات الإقتصادية ومفهوم سياسة الإصلاح الإقتصادي في منذ التحرير الإقتصادي بداية الثمانينات بدأت دول العالم الصناعية والناميه في طرح توجيهات جديدة لمسارها الإقتصادي ،إذ ظهرت لها مشكلات إقتصادية متنوعه تحتاج لمعالجات ، وأصاب الدول الصناعية ما يسمي بالتضخم والركود الإقتصادي فأرتفعت معدلات التضخم واذدادت البطاله، أما الدول الناميه ، فقد واجهت مشاكل الديون العالمية حيث ذادت إلتزاماتها نحو النقد الأجنبي من متحصلاتها منه ،نتيجة لخدمات الديون العالمية المتزايده ،أما دول المعسكر الإشتراكي آنذاك فكانت تحت وطأة الأذمه الإقتصاديه المكبوته نسبة لتحكم الدول الصناعية في كل الأنشطة الإقتصادية .إذن فكل دول العالم بدأت تواجه مشاكل إقتصاديه في مجالات متعددة ،كالتضخم ،والتنميه وتدني الكفاءه الإقتصاديه ،لذلك بدأ الإتجاه نحو تقليل مقدار التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي ،وبالتالي تخفيض حجم القطاع العام وذلك في إطار برامج الإصلاح الإقتصادي .

2.2مفهوم سياسة التحرير الإقتصادي:

يعرف التحرير الإقتصادي بأنه(عدم تدخل الدوله في النشاط الإقتصادي بتحرير الأسعار في السوق ،حيث يتم تحديد الأسعار بآلية العرض والطلب) ويشمل ذلك الأسواق التالية :-

أ- سوق السلع والخدمات

ب-سوق النقد ويتمثل في العرض والطلب و الطلب للنقود.

ج-سوق العمل،العرض والطلب من العماله وتيسير الأجورعلي هذا السوق

د-سوق النقد الأجنبي، العرض والطلب علي النقد الأجنبي فالأسعار هي قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

وكما يعرف التحريربأنه:تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والعمل والسلع النهائية ،يعني ذلك رفع القيود الإدارية عن النشاط لإقتصادي الخاص وتقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة هذا يشتمل علي جانبين:-

1-عدم التدخل في النشاط الإقتصادي الخاص بواسطة تحديد الأسعار ووضع القيود الإدارية ،حيث تترك للقطاع الخاص الحرية الكاملة في إستثمار موارده الملحه بهدف زيادة معدلات التنميه الإقتصادية ،ومن المعروف أن أهم أهداف القطاع الخاص هو تحقيق أقصي ربح ممكن ،في ظل القيود التي يعمل فيها ويعتبر الربح أهم حوافزه .

2-تحويل ملكية المؤسسات العامه ذات الصيغ التجارية والصناعية ،الي ملكية خاصه في شكل شركات مساهمه عامه .

- مما سبق يمكن القول بأن التحرير الإقتصادي هو تبني أخلاق السوق القائمه علي الإعتراف الكامل بحقوق الملكيه الخاصه ،وترك إنتاج وتوزيع السلع الإستهلاكيه والإنتاجية وعناصر الإنتاج لقوي المنافسه الحرة ،مع رفع كل القيود التي تعوق المنافسه وعلي رأسها الميول للإحتكار وتدخل الدوله في النشاط الإقتصادي،وينحصر دورها في السلع العامه التي يفشل السوق في إنتاجها وتوزيعها مثل الأمن والدفاع والصحه والتعليم (البكري،١٩٩٦)

3-2 مفهوم التحرير في إطار النظريات الإقتصادية:

١.٣.٢ الفكر الليبرالي :-

الدعوه لتحرير الإقتصاد هي نتاج لتطور الفكر الليبرالي الذي تمتد جذوره الإقتصادية والسياسية والدينية الي العصور الوسطي المظلمه في أوربا ،ففي القرن الخامس عشر يتراجع النظام الإقطاعي نظام المزارع المستأجر التابع إقتصادياً وسياسياً للإقطاعي صاحب الأرض ليسود نظام التعاقد بين المخدم والعامل القائم علي حرية التعاقد بين الطرفين ،في وقت كان فيه المخدم يجمع بين القوة الإقتصادية والنفوذ السياسي والعمل بلا تنظيمات مشروعة –وفي القرن السادس عشر الميلادي ،إنشق البروستات بقيادة (لوثر كينغ) عن الكنيسة الكاثوليكية ،مناديان بأن يكون ضمير الفرد هو هاديه حتي لو تعارض ذلك مع المراسم البابويه

كما اعتبرت الكنيسة هي إجماع الأفراد المؤمنين بالعقيدة ،وليست مكونه من راع يقود قطيعاً من المؤمنين ،أما في القرن السابع عشر فكان عهد النهضه الفكريه التي أفرزت ما يسمي بعصر التنوير ،وفيه أصبح العقل والحريه والمصلحة الذاتيه هما المحرك أو المفجر الطبيعي

للطاقات البشريه ،وفي القرن الثامن عشر وجد هذا المبدأ بتجسيده النظري في فكر المدرسه الكلاسيكية ،والتطبيقي في الثوره الصناعيه بمخترعاتها وعلاقات إنتاجها القائمه علي الصله الطوعية بين الرأسمالي الصناعي والعامل والأجير في ظل حياد تام كامل للدوله بين أصحاب عناصر الإنتاج (عوض،١٩٩٥) .

2-3-2النظرية الإقتصادية التقليدية :-

في القرن الثامن عشر تطورت الرأسمالية من رأسمالية تجارية الي رأسمالية صناعية ،وفي وسط هذا التطور الإقتصادي والفكري ،ظهرت عندئذ أهم مدرسه في تاريخ الفكر الإقتصادي حتي ذلك الحين ،وهي المدرسه الكلاسيكية التي وضع أسسها آدم سميث وريكاردو ومعاصروهم.وقد كان الإعتقاد السائد لدي أصحاب المدرسه الكلاسيكية ،أن التوازن أمر طبيعي في أي إقتصاد حر،بمعني أن آلية السوق قادرة علي إمتصاص أي إختلال قد يحدث ،إذا زاد سعر سلعة ما ينخفض الطلب عليها ويزداد عرضها ،عندئذ يقل السعر فيزداد الطلب ، وهكذا فإن جهاز الثمن هو آلية السوق الحر تعمل كاليد الخفية القادره علي تحقيق إستقلال الموارد المتاحه.

كان جل التركيز علي جانب العرض بإعتبار أن جانب الطلب أمر مفرغ منه .وان البطاله قد تحدث أذمات إقتصادية طارئه لكنها تختفي عن طريق التحول الي مهن أخري ،أو تخفيض الأجور للحد من إرتفاع تكاليف الإنتاج ،مما يزيد من البيعات ويقلل المخزون السلعي.

وكذلك ظهرت نظرية مالتوس في العلاقه بين النمؤ السكاني ونمؤ إحتياجات الإنسان الضرورية من الغذاء ،وكأن نظرة تشاؤميه تنبأت بأن البشرية سوف تتعرض لمأساة نسبة لضيق الموارد المتاحه لتوفيرمتطلباتها الضرورية لحياتها .ويقترن ذلك بإنخفاض معدلات النمؤ الإقتصادي نتيجة لإنخفاض نصيب الأرباح من العملية الإنتاجيه علي حساب زيادة عوائد العناصر الأخري, وهذه الأرباح هي المكون الأساسي للتراكم الرأسمالي الذي يمول العملية الإستثمارية (شقير،١٩٧٥) .

إذن كان التفكير الإقتصادي يركز علي حرية الإقتصاد ،والتركيز علي مقدرة القوي التلقائيه في تحقيق التوازن الأمثل للموارد،وأعتمدت علي قانون 'ساي' والذي يقول بأن "العرض يولد الطلب المساوى له" إسبعدت النظريات التقليديه التدخل الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، وأعتقدت بأن النظام قادر علي تحقيق التوظيف الكامل للموارد.

تعرضت المدرسه الكلاسيكية لإنتقادات عديدة من مختلف الإتجاهات منهم الإشتراكيون .ومن هذه الإنتقادات :أن حرية الإقتصاد تؤدي الي تكوين إحتكارات ضخمه تقضي علي المشروعات المتنافسه وتتأثر بالسوق ،وتحدد الإثمان عند مستويات مرتفعه تستغل بها المستهلكين وترهقهم لصالح المحتكرين ومن الإنتقادات :أن الحريه الإقتصادية تؤدي الي أذمات إقتصاديه وتؤدي الي سوء توزيع الدخل والثروة.

أورد البكري(١٩٨٦) أن إفرازات الفكر اليبرالي الكلاسيكي وتطبيقاته ولدت سلبيات كان لها ردود فعل نظرية وعملية أدت الي تحويره وتغييره فقد عاني العمال خاصة والفقراء عامة من إحتكار الرأسماليين للثروة والسلطه, مما أدي الي ظهور الشيوعية فكرآ وثورة في الأربعينات وهي ترفض مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأسس توزيع الدخل ودور الدوله .كما حددتها المدرسه اليبرالية ،وفي العقد الثاني من القرن الماضي قام النظام الشيوعي في

روسيا كبديل للنظام اليبرالي ونقيضآ له،وفي الثلا ثينات ظهرت المدرسه الكينزية في ظل الركود الذي ساد العالم الرأسمالي ،فهدم فكرة إنسياق نظام السوق الحر بطبعه نحو العمالة الكامله التي بدونها لا يتحقق توازنه ،إذ أوضح أن التوازن قد يتم مع وجود عطاله ولابد من تدخل الدوله بسياسات ماليه فعاله تسندها سياسات نقديه مساعده في إنهاء العطاله.

2-3-3النظرية الكينزية:

في الأعوام (١٩٣٣-١٩٢٩) ظهرت إفرازات غير مرغوبه في الدول الصناعية وهي تفاقم معدلات البطاله وإنخفاض القوة الشرائية مما يسمي بالكساد الكبير وكادت مظاهر هذا الكساد حدوث البطاله علي نطاق أوسع وإنخفاض حجم الناتج القومي وتدهور أسعار العملات الوطنية وإنهيار نظام النقد الدولي وإنكماش التجار العالمية.

٤.٤.٢ مفهوم سياسة الإصلاح والتصحيح الهيكلي :

واحهت غالبية الدول الناميه أذمات إقتصادية والمساهمات النظريه العديدة المقدمه في هذا الصدد وكذلك من واقع التجارب العلمية تتبدي بعض الملامح والسمات والحقائق، التي يمكن من خلالها أن نعرف البرامج الإصلاحيه بأنها أحد المبتكرات والمعالجات الشموليه للأداء الإقتصادي المتمثلة في تشوهات ضروب الإختلالات الناتجه عن عدم التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي وعدم كفاءة وكفاية الهياكل الأساسية والمؤسسية التي تسهم في إحداث تلك الضروب من الإختلال ،وما يميز تلك البرامج أنها تتعامل مع ضروب الإختلال والعلل في الجهات المختلفة للإقتصاد ،وذلك بمعالجة كلية متكاملة تتفاعل فيها السياسات الإقتصادية

المختلفة أو توازن كل منها الأخري وفق أولويات محددة وبرنامج زمني ممرحل تراعي فيه الخطة أيضآ تكامل السياسات وتوثيقها وإنسجام الأهداف وملائمة الآليات المختارة للتنفيذ مع الوضع في الإعتبار لا يأخذ أداء تلك السياسات سلبيآ بالإعتبارات الإجتماعية والعداله الكليه التي في المنتهي هي هدف مركزي لكل نشاط إقتصاد كلي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،١٩٩٣) .

5.4.2 الإختلالات الهيكليه التي تعالجها سياسات الإصلاح الإقتصادي:

أ- العجز الدائم في الموازنه العامة للدوله وقصور العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي،ومن المؤشرات الهامه الدالة علي ذلك:

-إرتفاع معدل التضخم –إرتفاع العجز في الميزان التجاري،مما يدل علي قصور العرض الكلي للمنتجات السلعيه عن ملاحقة الطلب الكلي.

-ضعف القدرات الإدخاريه للإقتصاد القومي ،في مواجهة متطلبات التكوين الرأسمالي –كذلك التوسع النقدي مما يتلائم مع النمؤ الحقيقي للناتج القومي

بالإضافه الي التشوهات السعريه في أغلب قطاعات الإقتصاد ،نتيجة إتباع الحكومه لسياسات دعم وإعانات،عمادها تسعيرمنتجات القطاع العام بأقل من تكلفتها الإقتصاديه الفعلية ، مما ينتج عنه تبديد في الموارد وأثر سلبي علي فرص التصدير ،بالإضافه الي نتيجة ما أدت إليه سياسات الأسعار الرخيصه ،من تجاوز معدلات نمؤ الإستهلاك لمعدلات نمؤ الإنتاج.وتعمد الحكومه بتسعير منتجات القطاع الخاص ،بما لا يتناسب مع التفاعل بين عرض وطلب هذه المنتجات ،أدي إلي تشوهات في انماط إستثمار هذا القطاع.

ب- تدهور الأداء الإقتصادي لمشروعات القطاع العام ، بسبب ما يفرض عليها من إدارة بيروقراطية وسياسيات سعرية وعماله زائدة ،مع عدم القدره علي تدبير التمويل الكافي للإحلال والتجديد والتطوير مما يؤدي الي زيادة إعتماد شركات القطاع العام علي الميزانية العامه للدوله ،والي زيادة المطلوب منها للقطاع المصرفي.

ج- المشاركة المترده للقطاع الخاص رغم إمكانياته الإستثماريه الكبيرة في النشاط الإقتصادي مع تركيزه علي مجالات الربح ،السريع وإرتفاع ميله للإستيراد لإرتفاع هوامش الربح ،بالرغم من الأثر السلبي لذلك علي الإنتاج المحلي.

د- تراكم الديون الداخلية والخارجيه الي حد يستهلك نسبة متزايده من الإيرادات العامه ومن ثم يصبح تدريجياً تحمل المستهلك التكاليف الفعلية لمعظم الخدمات

ه - زيادة الإعتماد علي الدوله في تدبير كل شؤون الحياة ،مما يضعف روح الخاطرة وتحمل المسؤوليه لدي معظم أفراد وفئات الشعب وتفشي روح السلبيه في المجتمع مع تدهور الإهتمام بالحياة العامه سواء من الناحيه الإجتماعيه أو السياسيه

و- الإتجاه الي نظام عالمي جديد تقوده قوة رأسماليه عالميه تتبني المنافسه وسرعة الحركه وإتخاذ القرارات والإبتكار والتطور التكنولوجي أسلوباً لإدارة النشاط الإقتصادي ، مما يستدعي تحديد الإقتصاد من قيود البيروقراطية والروتين ،وإعادة النظر في وضعه النسبي في المعاملات الإقتصاديه الدوليه ،علي أساس تنمية الأنشطه التي يتمتع فيها بميزات نسبيه حقيقيه بعيدة عن تدخل الدوله بسياسات الإعانات والأساليب الإداريه ، بغرض ميزات نسبيه لبعض الأنشطة علي حساب إستنزاف الموارد الحقيقية في الإقتصاد القومي

م - فقدان معظم الأسواق التقليديه للصادرات السلعية أو علي الأقل إنكشاف الحملية التحكمية للصادرات في تلك الأسواق ،ممايقتضي دراسة هذه الأسواق وإجراءعمليات تكيف هيكلي في الإقتصاد ليكسب ميزات نسبيه حقيقيه في التعامل مع هذه الأسواق .

ن-إنعدام التوازن الخارجي المتمثل في العجز المزمن في ميزان المعاملات الجاريه بالإضافه لعدم ملائمة المناخ الإقتصادي والإجتماعي لجذب المزيد من رؤوس الأموال .

٢.٥.٥ السمات العامه لسياسات الإصلاح الإقتصادي:

أ- توصف هذه السياسات انها تعتمد علي مبدأ تحرير الأسعار في الأسواق الإقتصادية المختلفه ،وذلك تفادياً للتشوهات السعريه وضماناً لإشاعة ظروف المنافسه الحره ،التي تؤمن كفاءة وفاعلية تخصيص المقدرات والموارد الإنتاجيه .

ب- إتجاه إعطاء القطاع الخاص دوراً مركزياً في أنشطة قطاعات الإقتصاد الإنتاجيه المختلفه ،والعمل علي خصخصة مشروعات ووحدات القطاع العام غير الإستراتيجية وحتي الوحدات الإستراتيجية ،فعادة ما ترمي تلك البرامج تحت سيطرة القطاع العام وتسييرها وفق أسس تجارية .

ج- تحجيم دور الدوله ، في المباشره الفعلية للعمليات الإقتصاديه الإنتاجيه في القطاعات المختلفه عموماً،بحيث يقتصر دورها في تهيئة البنيات الأساسيه والمؤسسيه والظروف

الموضوعيه الأخري . التي تحفز القطاع الخاص للقيام بالعمليات الإنتاجيه والتسويقيه والتوزيعيه بحيث لا يتأثردور الدوله الإشرافي والرقابي علي أداء الأسواق الإقتصادية ، حتي لاتنفلت وتحكمها نزعات المضاربه والظواهر التي تؤثر سلباً علي أداء البرنامج عموماً

د- تتسم سياسات تلك البرامج كذلك بالإتجاه الإنفتاحي وعدم الإنغلاق علي الذات وذلك في مجالات الإستثمار والتجارة وأنشطة الإقتصاد الأخري ذات الصله .

د-إستناد معظم عمليات الإصلاح والتصحيح التي تمت علي شكل دعم ومؤازره من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الدولية ذات الصله ،ويتمثل ذلك الدعم في مساعدات ماليه وفنيه وتقديم مشورة ونصح بخصوص السياسات التي تتبع وتخدم العديد من الأهداف الإقتصاديه والإقليمية والدولية الواردة في عقد تأسيس الصندوق ،ويعتبر الهدف الأساسي لأشكال الدعم الذي يقدم لإقتصاديات الدول التي تنتظم في برامج الإصلاح،هو إستعادة وإستيفاء المقدره الإيفائيه لتلك الدول وتأهيل القدرات المؤسسية والقطاعية البشرية لها ،للقيام بالإصلاحات المنشودة وحسن إدارة القطاعات المعنية بالإصلاح والتصحيح (خضر،١٩٩٥) .

6-5-2 سياسات وإجراءات برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي:

اورد خضر(١٩٩٥) أن سياسات الإصلاح الإقتصادي تتصف من حيث أهدافها الإقتصادية الكلية الي ثلاثة أنماط عريضة من السياسات وهي سياسات تركيزية ،وسياسات إصلاحية هيكليه ،وسياسات إجتماعيه وحمائيه .

١- السياسات التركيزيه:

ترمي لمعالجة ضروب الإختلال بجانب الطلب والعرض الكلي للإقتصاد كأهداف وسيطه لإحداث توازن داخلي وخارجي للإقتصاد في المدي القصير وتحقيق فوائض في المدي المتوسط والطويل لتحقيق الأهداف النهائيه لسياسات الإصلاح الإقتصادي ،ويندرج تحت هذا النمط من السياسات النقديه ،والإئتمانيه ،والسياسات الماليه وسياسات سعر الصرف والنقد الأجنبي.

أ-السياسات النقديه:

هدفت السياسات النقديه الي الحد من النمؤ المفرط في عرض النقود ،حيث الزياده في ميول انفاق عاليه وتفوق الزياده في حجم الناتج القومي .الأمر الذي يتولد عنه ضغوط تضخمية خاصة وانه في المدي القصير وتبني سياسة الإصلاح في الإقتصاديات المتعمقه من الإختلال عادة لايكون العرض الكلي مرناً أو قابلاً للإستجابه السعريه بالزياده ،الأمر الذي يفاقم حدة الضغوط التضخميه بإسقاطاتها علي أداء ميزان المدفوعات ،خاصة إذا كان ميول الإنفاق العام للإقتصاد موجه علي سلع خارجيه وذات مرونه ضئيلة نسبياً، كما في الدول الناميه التي تشكل مدخلات إنتاجها وإحتياجات إستهلاكها كما مقدراً من حجم الواردات.

ب-السياسات الإئتمانية:

تتعلق السياسات الإئتمانية بتوجيه تخصيص الإئتمان وسلامة وفعالية تنفيذ التمويل ويشارك في تنفيذها القطاع الخاص والعام من خلال العمليات التمويليه للبنوك والمؤسسات الماليه ، وأهم التدابير التي تضمنتها تلك السياسات:

- تحديد الشروط كميه ونوعيه للتمويل قطاعياً وجغرافياً وحسب العملاء والضمانات وغيرهوذلك لتوفير التمويل للقطاعات ذات الإستراتيجيه وذات الطبيعه الخاصه
- تحديد ضوابط للتمويل بما يؤمن فعالية وسلامة إستخدام الموارد.
- تشجيع اساليب التمويل الجماعي وبالشروط الميسره لبعض الأنشطه
- ضوابط وتوجيهات بخصوص منع او الحد من تمويل بعض الأنشطه الغير إستراتيجية وتحفيز جهود الإلتزام بتمويل الإنشطه ذات الأولوية.
- تحديد بعض أنواع التمويل لأنشطه معينه أوقطاعات معينه.
- تحديد صيغ معينه للتمويل حسب نوع النشاطالإٌتصادي.

ج-السياسات الماليه :

تتمثل السياسه الماليه في التدابير والاجراءات التي تستخدمها السلطه الماليه للتأثير علي كم وهيكل مصروفات وإيرادات الموازنه العامه لإحتواء أو تقليل العجز في الموازنه العامه .

-يعتبر العجز في الموازنه العامه أحد المشكلات المزمنه لإقتصاديات العديد من الدول الناميه ،التي انتظمت في برامج الإصلاح الإقتصادي ،وذلك النمط من العجز يمكن ان يعالج من خلال التقصي عن مسبباته من واقع هيكل المصروفات والإيرادات ، وفي المقابل نجد العديد

من الإقتصاديين يتفقون علي أن هنالك قدرآ من العجز المعقول ، ينظر إليه في إطار إستخدامات الموارد والمناخ الإقتصادي العام ، وحجم الإقتصاد وأهداف البرنامج في المدي القصير.

د- سياسة سعر الصرف:

تعني هذه السياسة بإصلاح أساس شروط التبادل مع العالم الخارجي "ويتمثل في العلاقه بين المستوي العام للاسعار المحلية والمستوى العام للأسعار العالميه" وذلك عن طريق تحديد أسعار الصرف الواقعيه للعملة ومن الملاحظ عند تطبيق سياسة سعر الصرف لعدة سنوات ،بهدف زيادة المتحصلات من النقد الأجنبي بمصادر مختلفه ،وتقليل المدفوعات عن الواردات الأدني مايمكن لأحداث التوازن في ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث

السياسات الزراعية في الفترة من(٢٠٠٢-١٩٩٢م)

3-1برامج سياسة التحرير الإقتصادي:

مقدمه:

كان السودان،كأحد من أمثلة الدول الناميه – يعاني من تشوهات هيكليه في الإقتصاد الكلي واضحه ، ومن أبرز السمات الأساسيه لمثل هذه التشوهات أبان فترة تعاقب الحكومات علي حكم البلاد ،والعجز المستمر في ميزانية الدوله وقلة موارد النقد الأجنبي لمقابلة الطلب المتزايد علي العملات الحره ،مما أثر سلباً علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إضافه الي خلق الندره في السلع لعجز الدوله علي توفيرها ، مع تزايد إحكام قبضه السوق السوداء ،كل ذلك كان له الأثر الفعال في زيادة التضخم المستمر(قسم السيد،١٩٩٨).

عندما جاءت حكومة الإنقاذ الوطني في منتصف عام(١٩٨٩) جعلت المشكلة الإقتصادية في صدر الأولويات لإنقاذ البلاد ،حيث أعلنت في بيانها الأول عزمها علي إيقاف التدهور الإقتصادي وإنعاش الإقتصاد الوطني مع إجراء إصلاحات سياسية وإجتماعية تؤمن وحدة وإستقرار البلاد ولما كانت خطط التنميه وإدارة الإقتصاد قائمه علي الإقتصاد المخطط (المركزي)للتحكم في نمط الإنتاج والتحكم في الأسعار من خلال ما يسمي بالإقتصاد التحكمي (إقتصاديات السوق الحر) وذلك أملاً في أن تقوم الإصلاحات الهيكليه في الإقتصاد من خلال تبني سياسة التحرير الإقتصادي علي أن تعمل علي الخروج من أزمة الإقتصاد السوداني الذي ظل يعاني منها .ولتحقيق ذلك إتجهت الدوله لسياسات وبرامج إقتصاديه وإجتماعيه جديدة تعتمد علي الأخذ بسياسة التحرير الإقتصادي ،ومن هذ البرامج البرنامج الثلاثي للإنقاذ وبرنامج الإستراتيجيه القوميه الشاملة.

1.1.3 البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي(١٩٩٣-١٩٩٠م)

كان عام ١٩٩٠ بداية إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي،وبالرجوع الي البرنامج يتضح الآتي :

إن من أهداف البرنامج تحريك جمود الإقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج ومزيد من الإنتاجيه ،وتحقيق التوازن الإجتماعي ،وذلك بحشد الطاقات المتاحه وفتح الباب للمشاركة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الإقتصادية والماليه والمؤسسيه اللازمه لتوسيع قاعدة المشاركه. ومن أهم الوسائل لتحقيق تلك الأهداف:

١-التركيز علي التنميه الزراعية

2- تحديد الصادر وتقديم الدعم له

3-توفير موارد داخليه وخارجيه حقيقيه من العملات المحليه والصعبة للمساعده في تحقيق أهداف البرنامج وذلك

يعتمد علي:

- موارد المواطنين داخلياً وخارجياً بالدرجه الأولي
- إستثمارات القطاع الخاص المحلي والخارجي
- الحصول علي أي موارد متاحه من مصادر أخري خاصه رسمية مقبوله سياسياً ومتمشيه مع توجيهات البرنامج الإقتصادي.

4- إزالة كل العقبات الإداريه والإقتصاديه والقانونيه أمام رجال الأعمال والمستثمرين وكل العاملين في الحقل الإقتصادي وكذلك المستثمرين غير السودانيين ،ليطلقوا العمل تحت ظل سياسات وإجراءات جديدة تتم في الآتي :

أ-إلغاء إحتكار الدوله في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي ، والتسويق الداخلي والخارجي ومجال الخدمات الإقتصادية ، وفتح الباب لمزيد من العمل في أي من المجالات لا يستثني ذلك الإ قطاع التنقيب لإنتاج البترول.

ب-خروج الدوله من هذه المجالات عن طريق بيعها أو تحويلها الي شركات مساهمه عامه

ج-إجراء تعديلات جذريه في كل القوانين المنظمه للنشاط الإقتصادي كقوانين الضرائب والجمارك والعمل والأسعار

د-البدء بتحرير اسعار الصادر،والتدرج في أسعار السلع والخدمات الداخليه والواردات ،مع الإلتزام بتثبيت أسعار السلع الأساسيه(أحمد،٢٠٠١) .

2-3الإستراتيجيه القوميه الشاملة(٢٠٠٢-١٩٩٢) .

قبل نهاية البرنامج الثلاثي الأول للإنقاذ الوطني الإقتصادي ،تبنت الحكومه الإستراتيجية الشاملة كخطه عشريه بهدف تجاوز مرحلة الإنقاذ الإقتصادي الي آفاق النهضة الحضارية الشامله وذلك من خلال السنوات (٢٠٠٢-١٩٩٢) وجاءت موجهات الإستراتيجيه أكثر وضوحآفي مجال الإصلاح الإقتصادي كالآتي:

١-التمسك بنهج الرسالة العليا وجوهر الروح الوطنية الخالصة

٢- توخي العدالة والمساواة والتكافؤ الحقيقي في الفرص مع ترتيبات فعلية لإعادة توزيع الثروات لصالح الشرئح الضعيفه

٣- تبني استراتيجية الاصلاح الهيكلي وتحريرالإقتصاد الوطني ،وتعزيز إقتصاديات السوق وإطلاق القدرات الكامنه في السوق الوطني ومحو كل السياسات والتشريعات التي تهدم آليات السوق الحر .

وجاءت الاختلالات المعنيه بالمعالجه كالآتي:

- المستويات الضعيفه والمتراجعه لمعدل نمؤ الناتج المحلي الاجمالي
- الضغوط التضخمية المتصاعدة بوتيرة متسارعه
- عدم التوازن في الحسبان الداخلي والخارجي
- المستويات المتواضعه للإدخار والإستثمار
- الموقف الضعيف والمتغلب لسعر صرف العملة السودانية مقابل العملات الأجنبية
- التوزيع غير العادل للثروة والفرص الإقتصادية (خضر،١٩٩٧) .

ولإحتواء حدةالإختلال والتشوه الإقتصادي تبنت الحكومه عدة سياسات:

1.2.3 سياسات التركيز والإستقرار الإقتصادي :

أوردخضر(١٩٩٧) أن الهدف من هذه السياسات هوتخفيض معدلا ت التضخم من خلال حزمة السياسات الماليه والنقديه،بهدف توسيع قاعدة الإيرادات العامه وتحجيم المصروفات العامه ،وقصورها علي ما هومنتج ما امكن وذلك الي خفض العجز المتواتر للموازنه العامه للدوله وتتمثل هذه الإجراءات للسياسات التي اتخذت:

1.تم تحوير أسعار السلع والخدمات ورفع الدعم عن معظم السلع والخدمات الأساسية فيما عدا السكر والكهرباء لبعض القطاعات

2.بدء تسعير السلع الإجتماعية والخدميه علي أساس تجاري

3 . ادخلت العديد من السلع تحت مظلة الضريبية

4. تم توجيه العديد من الأنشطه الخدميه الحكوميه ، علي اساس تجاري مثل النقل البري والنهري والسكه حديد وغيرها.

5.التخلص من فائض العماله بإحالته للصالح العام

أما جانب السياسات النقديه فقد شمل الإتي:

- تحديد سقوف إئتمانية لتمويل القطاعات الإقتصادية كالزراعه والصناعه...وغيرها
- تفعيل آلية الإحتياطي القانوني من النقد لدي الجهاز المصرفي.
- تحديد أفضليات لمنح التمويل ،وقدحصل القطاع الزراعي في السنوات الأولي علي ٥٠% من حجم التمويل غير أنه لم يحصل في أي سنه علي أكثر من٣٥%.
- تشجيع قيام محافظ من المصارف التجارية لتمويل القطاعات بدءاً بالقطاع الزراعي
- تحديد الضوابط والهوامش بين كل المصارف ،بما في ذلك المصارف المتخصصه .

2.2.3سياسة سعر الصرف:

هدفت هذه السياسة الي التخلص من التدرج من نظام اسعار الصرف المتعددة ، والوصول الي سعر صرف حر حقيقي يستند علي إتجاهات السوق كهدف وسيط لتحقيق أهداف نهائية منها تأمين عوائد مجزيه للمنتجين والمصدرين وتحفيز الإستثمار الخارجي .وتتمثل تدابير سياسة النقد الأجنبي في تحديد سعر الصرف بالجنيه السوداني بواسطة لجنة البنوك.

3.2.3السياسات الهيكلية :

أتخذت هذه السياسه في إطار سياسة التحرير الإقتصادي وتقوية دور القطاع الخاص ،في مجال الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات ، وتحجيم دور الدوله في تلك المجالات وقصوردورها علي القيام بالجهود والأنشطة ،التي من شأنها ان تخلق بيئه إقتصادية مؤاتية تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره.

وقد كان أهم برامج التعديلات الهيكلية سياسة الخصخصة لأنها تعتبر واحدة من الأدوات لإعادة هيكل الإقتصاد لذلك يمكن تعريفها بأنها:عملية تحويل الملكيه العامه الي القطاع الخاص ، بغرض تحسين كفاءة الإقتصاد الوطني وتحقيق التنميه والعدالة الإجتماعية وهي"مجموعه من السياسات المتكاملة تستهدف رفع الكفاءة الإنتاجية ،وتنشيط وتوسيع نطاق المنافسة في إنتاج وتسويق كافة السلع والخدمات ،وذلك بتحديد السوق من الإحتكارات العامه والخاصه (بشير،٢٠٠٠) .

3.3تطبيق الخصخصة في السودان:

تعتبر الخصخصة ركناً أساسياً لسياسة التحرير الإقتصادي ،وهي واحدة من الأدوات لإعادة هيكلة الإقتصاد السوداني وهي المرتكز والمرجع لتحقيق الأهداف الإستراتيجيه ،بإعتبارها إحدي موجهات المؤتمر القومي للإنفاذ الإقتصادي التي أصبحت أساساً للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي ومن ثم الإستراتيجية القومية الشاملة.وفيما يتعلق بالخطوات التطبيقيه لسياسة

الخصخصة فقد واكب تطبيقها العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تمثلت في الآتي:

- إصدار قانون التصرف في مرافق القطاع العام لسنة ١٩٩٠
- إنشاء اللجنه العليا وتحديد إختصاصاتها وسلطتها
- إصدارلائحة تصفية مرافق القطاع العام لسنة١٩٩٢تكوين اللجان الفنية المتخصصه
- إجتماع اللجنه العليا للتصرف في مرافق القطاع العام الذي تم فيه إصدار قرار التصرف الخاص بكل مؤسسة
- قرار مجلس الوزراء رقم(١١٥٥) والذي أمن علي توصيات مؤتمر الإنقاذ بأن يتم التصرف في مرافق القطاع العام علي ثلاثه مراحل:
  - ومؤسسات يتم التصرف فيها فوراً
  - مؤسسات يتم التصرف فيها خلال الفترة من ٣-٢سنوات
  - مؤسسلت يتم التصرف فيها بعد ٣ سنوات

ورد في تقرير اللجنه الفنيه للتصرف في القطاع العام أن القطاع الزراعي هو أكبر القطاعات ، التي تم تنفيذ برنامج الإستخصاص في وحداته بين ٥٧وحدة تم التصرف فيها ،كان نصيب القطاع الزارعي١٦ وحدة تمثل ٢٨% من جملة التي تم التصرف فيها ذلك لأن القطاع الزراعي لم يكن من الممكن إستثناءه عند تنفيذ البرنامج . خاصة وأن المؤسسات لم تكن موفقه ،بالشكل المرضي في تبني الحزم التقنية وترقية الإنتاج ،بل بالعكس زادت مديونيتها لدي البنك المركزي ،لذلك قدمت عدة محاولات للإستخصاص للقطاع الزراعي وكان من المؤمل ان تؤدي الي رفع الكفاءه الإقتصادية وتدعم تبني برامج ترقية الإنتاج ،عن طريق التحريك الفاعل وهذه تتمثل في الآتي:

١- محور الإنسحاب الفوري من المؤسسات وحلها وأيلولتها لبعض الولايات وتشمل:

مؤسسة الشماليه الزراعية

مؤسسة دلتا طوكر الزراعية

مؤسسة جبال النوبه الزراعية

مؤسسة دلتا القاش الزراعية

٢-آلية التحول الكامل للأصول المملوكه للدوله لصالح شركات مملوكه للمزارعين وهي:

مؤسسة النيل الأزرق الزراعية

مؤسسة النيل الأبيض الزراعية

3-آلية الإنتقال التدريجي بالتخصيص:

وفي هذه الطريقه فقد تم معالجة أربعة من مرافق ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد السوداني وهي:

مشروع الرهد الزراعي – مشروع حلفا الجديدة الزراعي – مشروع الجزيره – مشروع السوكي الزراعي

١.٣.٣مشروع الجزيرة كمثال لتجربة الإصلاح الإقتصادي في السودان:

يعتبر مشروع الجزيرة من أعرق المشاريع الزراعية المرويه الحكوميه ،وأكثرها مساهمة في إقتصاديات السودان منذ فجر الإستقلال ،كانت بداية مشروع الجزيرة في عام ١٩١١ كمشروع إستطلاعي لزراعة القطن فقط بمنطقة طيبة ،حيث تمت زراعته في مساحه قدرها ٢٥٠فدان تروي بالطلمبات من النيل الأزرق لقربه من المنطقه وقد حققت إنتاجية القطن نجاحآ عالياً وواصل إنتاج القطن إرتفاعه ، وفي عام ١٩٢٥ إكتمل بناء خزان سنار وتم حفر قنوات الري في الجزيرة وبذلك تم قيام مشروع الجزيرة ،ومنذ البدايه كان الإشراف علي المشروع تقوم به الشركه الزراعية السودانيه ،التي ركزت علي زراعة القطن كهدف إقتصادي للمستعمر وفي عام ١٩٥٠ تم تأمين مشروع الجزيرة وسودنة وظائفه وبعد ذلك تم تكوين مجلس إدارة المشروع وأنشئت مصلحة الإنشاء والتعميرللإشراف علي الأعمال الفنيه المتعلقه بإمتداد المناقل .

في نهاية السبعينات تدنت إنتاجية المحاصيل الحقليه بشكل ملحوظ ويعزي ذلك الي تهالك وتدهور البنيات الأساسية بالمشروع من مرافق ومنشئات وري ، مع قصور وتدني في إستخدام مدخلات الإنتاج ،بالإضافه الي عدم إحلال الآليات وغيرها من البنيات كالسكه حديد والهندسه الزراعيه والمحالج كل ذلك إستدعي إعادة تعمير وتحديث تلك البنيات ، هذا وقد تزامن البرنامج مع التغيرات التي حدثت علي مستوي علاقات الإنتاج ، بإستبدال نظام الحساب المشترك بنظام الحساب الفوري.

في إطار الخصخصة أدرج المشروع ضمن عمليات إعادة الهيكلة فقد صدرت قرارات بشأن التصرف في مشاريع الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة،وفقآ للقرار الوزاري رقم (١١٥٥) بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢ الذي نص علي إعادة هيكلة المشاريع.

4.3 آثار سياسة التحرير الإقتصادي علي التنميه الإقتصادية والإجتماعيه :

تم تطبيق سياسة التحرير بهدف تحريك الجمود الإقتصادي نحو الإنتاج،وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في الفترة الأولي فقد تحرك الإقتصاد السوداني وزاد زيادة كبيرة حيث تحرك من نمو ١.٥% لعام ١٩٩٠ الي٢.٧% لعام١٩٩٠-١٩٩١ الي ١١.٣% في ١٩٩١-١٩٩٢ وزادت بمعدل كبير حوالي ٢٩% في القطاع الزراعي كما قطعت إعادة هيكلة الإقتصاد شوطآ ادي الي ارتفاع الزراعة من ٢٩% الي ٣٤% وانخفض قطاع الخدمات من ٥٤% الي ٤٦% وظل قطاع الصناعه في ١٧% .

هذه التطورات مع عوامل اخري عطلت قوي السوق وفتحت الباب علي مصرعه لأنشطه غير إنتاجية من مضاربات وسوق اسود ومصارف وأدي الي التحرك الجزري للإقتصاد الي ما شابه الإنفجار في النشاط التجاري حيث تم تسجيل ٣٥٠٠ شركه في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣ مقارنة ب ٤٢٣٠شركه سجلت منذ عام ١٩٢٥ حتي عام ١٩٨٩ تقبل هذه ٣٠ ألف اسم عمل في عام ١٩٩٣ مقارنه بحوالي ١٨ ألف اسم عمل في الفترة ما قبل يونيو١٩٨٩ بالرغم من التكاليف السياسية والإجتماعية والساسية العالية التي أفرزها الإرتباط بتنفيذ تلك السياسات فإنها لم تحقق أهدفها في النمو والإستقرار الإقتصادي والتوازن

الهيكلي للأسباب الآتية :

1.ركزت البرامج في محاولة علاج الإختلال في توازن الإقتصاد الكلي علي جانب الطلب الكلي وحده دون الإهتمام بالسياسات والإجراءات الموجهه الي زيادة العرض بصورة مباشرة مما أدي الي استمرار الإختلال نتيجة للآثار السالبه لتلك السياسات علي الإنتاج وهذا وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول الأفريقية في جنوب الصحراء و التي نفذت تلك البرامج معدلات سالبه وذلك الي جانب تراجع حجم مساهمة صادرات القاره في التجارة الدولية من ٤.٧٣% في عام ١٩٨٠ الي حوالي ٢.١٦% في عام ١٩٨٨ تراجعت المساهمة الي ٥٤% وتراجعت مساهمتها من الواردات ٣.٨% الي ٢.٤% وقد ادي هذا الصراع لإقتصاديات دول جنوب الصحراء الي تفاقم الأوضاع والضغوط التضخميه وتذبذب في نظم

أسعار الصرف مما ادي الي تعميق الإختلال في التوازن الإقتصادي الي مزيد من تراجع معدلات الإنتاج .

2. نتيجة للضغوط السياسية والإجتماعية وكرد فعل للآثار السلبية التي أفرزتها تلك السياسات أضطرت الدول الأفريقية المنفذه لتلك الياسات الي إيقاف التنفيذ وقد ادي ذلك الي تعديلات نظم أسعار الصرف والعملات وجمود التضخم الي الإختلال في الإقتصاديات الكلية للدول .
٣.سياسات البرامج المتصلة بالتركيز المالي والإئتماني مع تحرير التجارة الخارجيه افرزت تفاقم كساد الإقتصاد وتدهور الإنتاج والصادرات مع التوسع في الواردات.

٤. الصرف وتراجع الثقه في تلك العملات وانعكاس آثار ذلك سلباً علي ميزان المدفوعات وعلي الإستقرار الإقتصادي .(افريقيا وتحدات الألفيه الثالثه د.عبد الوهاب شيخ موسي)

٤.٤الآثار الإجتماعية لسياسة التحرير الإقتصادي :

لقد شهد العالم العربي في القرن الماضي عدة تغيرات إقتصاديه خاصة فيما يتعلق منها بتحريرالتجارة وخصخصة مؤسسات الدوله والساسية الماليه جاء ذلك بعد ازمات اقتصادية قويه تعرضت لها كثير من البلدان ،ومن بينها السودان كل ذلك ادي الي التغيير في اعادة الهيكلة الإقتصادية عن طريق تحرير اسعار السلع والخدمات وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية واليومية للمواطنين مثل السكر والغاز والخبز والزيت والشاي والصابون والأرز والعدس ...الخ مما ترتب عليه آثار إجتماعيه علي حياة المواطنين في السودان وخلخلة النسيج الإجتماعي .

الباب الرابع

التحليل والمناقشة

٤.١مقدمه:

يتناول هذا الفصل تحليل وصفي لسياسة التحرير الإقتصادي في المحاصيل الزراعية خلال الفترة من 1992-2002 وذلك لمعرفة الإتجاه العام لبيانات المحاصيل المتمثلة في الذره والدخن خلال فترة الدراسه واقتصرت علي حساب المتوسطات ومقارنة إنتاج الفترة قبل سياسة التحرير الإقتصادي (1983-1992) ،بالفترة بعد سياسة التحرير الإقتصادي (-2002 1993)،بالإضافة لذلك المساحات المزروعه،والإنتاجية :(المساحه بالألف فدان،الإنتاج بالألف /طن المتري ،الانتاجية بالكم/فدان) في مناطق الزراعة الآلية .

2.4محصول الذرة:

يتصدر محصول الذره قائمة المحاصيل الزراعية في السودان،من حيث المساحه والإنتاج وتغطي مساحته سنوياً ثلث المساحه المزروعه حيث تزرع في كل أنحاء البلاد ،في القطاعين المروي والمطري بشقيهما الآلي والتقليدي ويساهم محصول الذره بنحو ٧٥% من الإنتاج المحلي من الحبوب ،ويستهلك معظم الإنتاج محلياً كغذاء للإنسان ويدخل الجزء الآخر في صناعات أخري كالأعلاف ،لذا حيث انه يمثل المحصول الحيوي الرئيسي في السودان.

الشكل(١.٤)يمثل مقارنة المساحه المزروعه لمحصول الذرة للفترة قبل سياسة التحرير الإقتصادي١٩٨٣-١٩٩٢ والفترة بعد سياسة التحرير الإقتصادي ١٩٩٣-٢٠٠٢ .

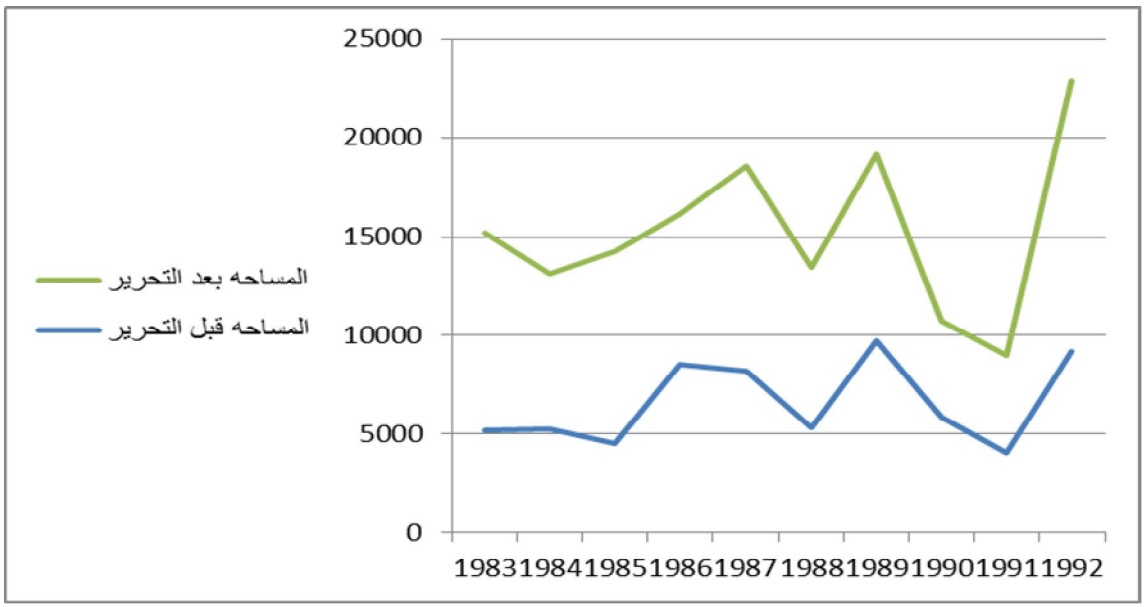

المصدر :من تحليل بيانات الجدول ١.٤

تحليل الإتجاه العام لبيانات المساحه المزروعه من محصول الذرة في الفترة ما قبل سياسة التحرير من عام ١٩٨٣م إلي ١٩٩٢، وبعد سياسة التحرير من عام ١٩٩٣م إلي ٢٠٠٢م . ونلاحظ من خلال الشكل الذي يمثل المساحه المزروعه لمحصول الذره ان هنالك تذبذب في المساحات المزروعه الذي بلغ متوسطها قبل السياسة (٦.٥٨١٢) والمتوسط بعد السياسة (٨.٦٥٨٩)

، وربما يعزي ذلك زيادة المساحه لمحصول الذرة قد يرجع الي أثر إيجابي أو لعوامل اخري مثل الظروف المناخيه والامطار...الخ

الشكل(٢.٤) يوضح تحليل الإتجاه العام لإنتاج الذرة قبل التحرير ١٩٨٣-١٩٩٢ ،وبعد سياسة التحرير الإقتصادي ١٩٩٣-٢٠٠٢.

من خلال الجدول (٤.٢) الذي يمثل كميات الإنتاج محصول الذرة خلال فترة الدراسه ان هنلك تذبذب في الإنتاج بلغ متوسط الانتاج قبل السياسة (١.٥٣٦) وان المتوسط بعد سياسة التحرير بلغ (١.٩٩) وهذا يعني زيادة الإنتاج بعد السياسة بنسبة (٠.٤٥٤).

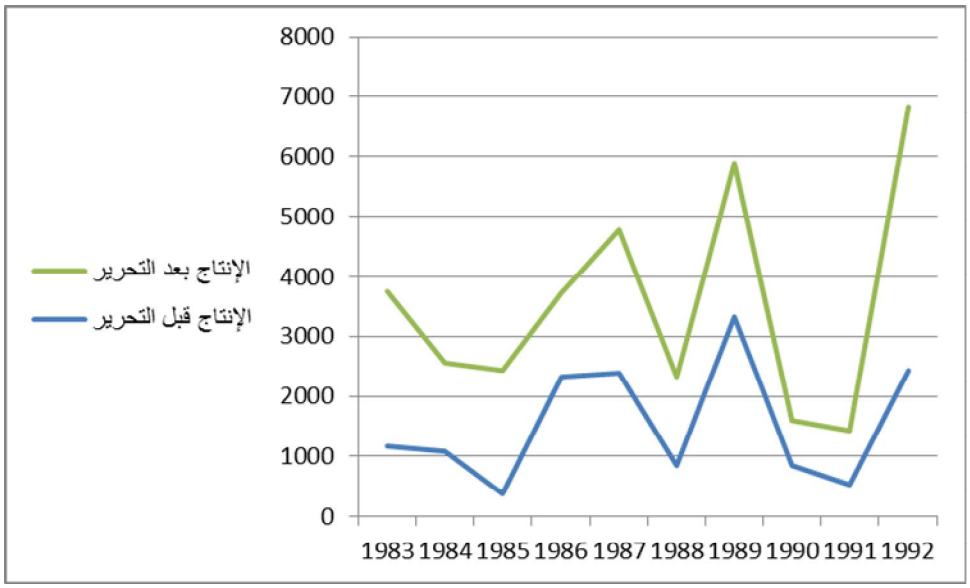

مصدر الشكل : من بيانات الجدول (٤.٢) .

الشكل(٢.٤) يوضح تحليل الإتجاه العام لإنتاج الذرة في الفترة ما قبل التحرير ١٩٨٣-١٩٩٢م وبعد سياسة التحرير ١٩٩٣-٢٠٠٢ ونلاحظ ان معدلات الإنتاج متغير من عام لآخر وذلك قد يرجع الي عوامل طبيعية او نجاح السياسه بعد التحرير.حيث بلغ أعلي معدل إنتاج في عام ٢٠٠٢ يقدر

بنحو ٤٣٩٤ ألف طن وهذه الزيادة الي ان السياسة لها أثر ايجابي لأن الاتجاه العام لإنتاج محصول الذرة في الفترة بعد سياسة التحرير ،اكبر من معدل الانتاج قبل سياسة التحرير الإقتصادي .

الشكل(٣.٤)يوضح مقارنة الإنتاجية بالكم/للفدان لمحصول الذرة قبل سياسة التحرير من (١٩٨٣-١٩٩٢) وبعد سياسة التحرير من عام ١٩٩٣-٢٠٠٢).

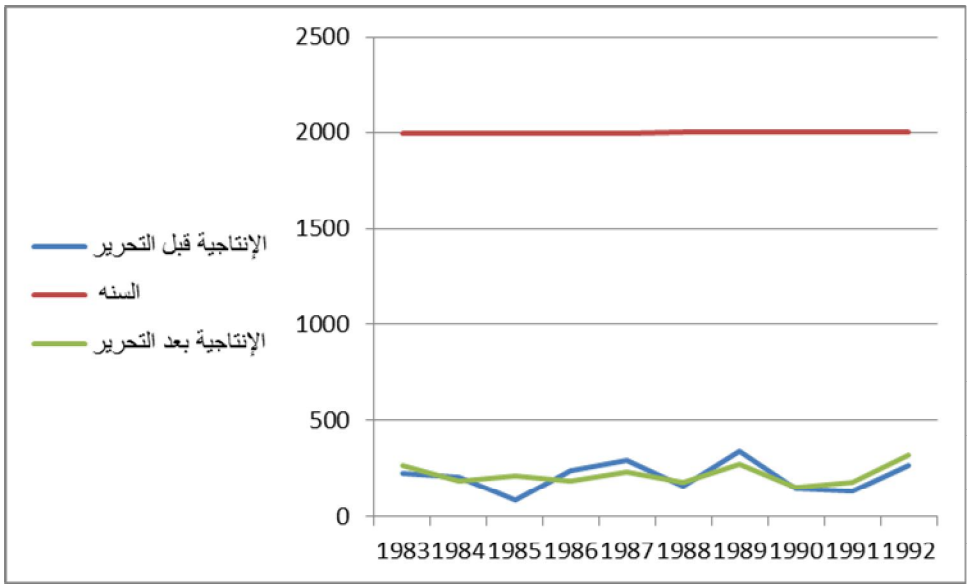

المصدر:من تحليل بيانات الجدول (٣.٤)

من الجدول (٣.٤) الذي مثل إنتاجية الذرة خلال فترة البحث المحددة أن هنالك تذبذب في إنتاجية محصول الذرة حيث بلغ متوسط الإنتاجية (٢.٠٩٢) قبل سياسة التحرير ، وبلغ متوسط بعد السياسة (٢.١٨٨)

وهذا ربما ان هذه الزيادة بنسبة (٠.٠٩٦) مما يدل علي ان سياسة التحرير لها دورإيجابي فعال علي الإنتاجية.

(٤-٣)محصول الدخن :

يعتبر محصول الدخن من أهم محاصيل الغلال في عرب السودان وذلك لأنه محصول الغلال الوحيد الصالح للأراضي الرمليه(القيزان) تنتج الولايات الغربيه ٩٥% من مساحته الكليه البالغه ٥ مليون فدان ،حيث يعطي محصول الدخن انتاجيه عالية عندما تتم زراعته في الأراضي الطينيه عالية الخصوبة كما في الدمازين،والقضارف ،والنيل الأبيض ،وسنار...الخ (خليل،١٩٨٧).

الشكل(٤.٤) الذي يوضح مقارنة المساحة المزروعه لمحصول الدخن في فترة ماقبل الحرير من (١٩٨٣-١٩٩٢) .بالفتره بعد التحريرمن (١٩٩٣-٢٠٠٢)

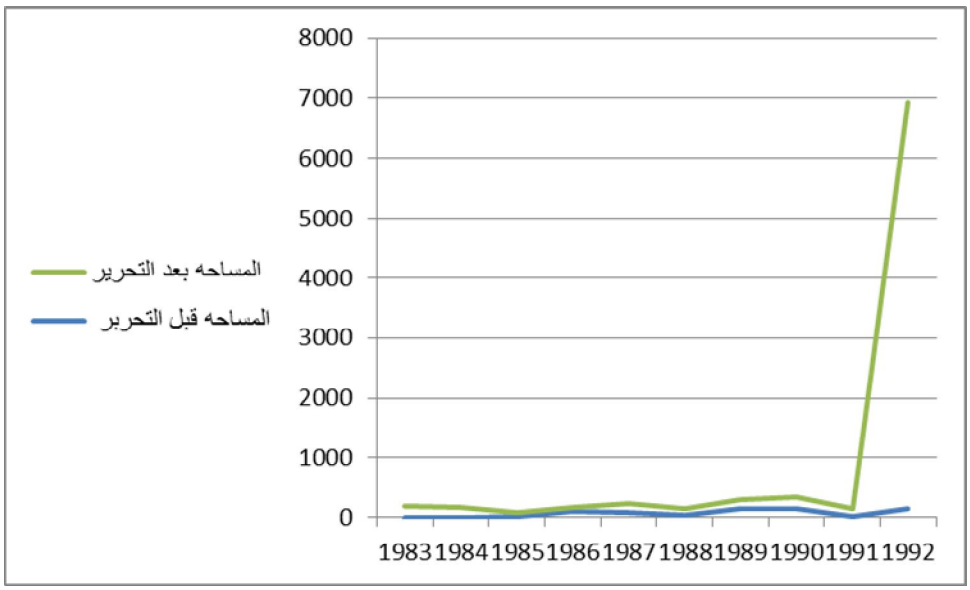

المصدر :من تحليل بيانات الجدول (٤.٤)

تحليل الإتجاه العام لبيانات المساحه المزروعه للدخن في الفترة التي تناولتها هذه الدراسة من عام ١٩٨٣-١٩٩٢م قبل التحرير و١٩٩٣-٢٠٠٢ بعد التحرير ،نلاحظ في الشكل ٤.٤ ان المساحه المزروعه لمحصول الدخن قبل سياسة التحرير كانت متذبذبه، حيث بلغت أعلي نسبه بلغت (٦٨٠٠)ألف فدان في عام ٢٠٠٢ ومن خلال المقارنه فأن المساحه المزروعة لمحصول الدخن في الفترة بعد سياسة التحرير أكبرنسبياً من المساحة المزروعه لمحصول الدخن قبل التحرير وكان أكبر نسبه لها (١٥٣) الف فدان .

ان هنالك تذبذب في المساحات المزروعه الذي بلغ المتوسط قبل سياسة التحرير نحو(٦٨.٧٠) وحيث بلغ المتوسط بعد السياسة نحو(٨.٠١٦) مما يعزي ذلك ان السياسة غيرت مساحة محصول الدخن نحو الزيادة.

الشكل (٥.٤) يوضح مقارنة إنتاج الدخن (ألف فدان)قبل سياسة التحرير الإقتصادي من ١٩٨٣-١٩٩٢،وبعد سياسة التحرير الإقتصادي من١٩٩٣-٢٠٠٢ .

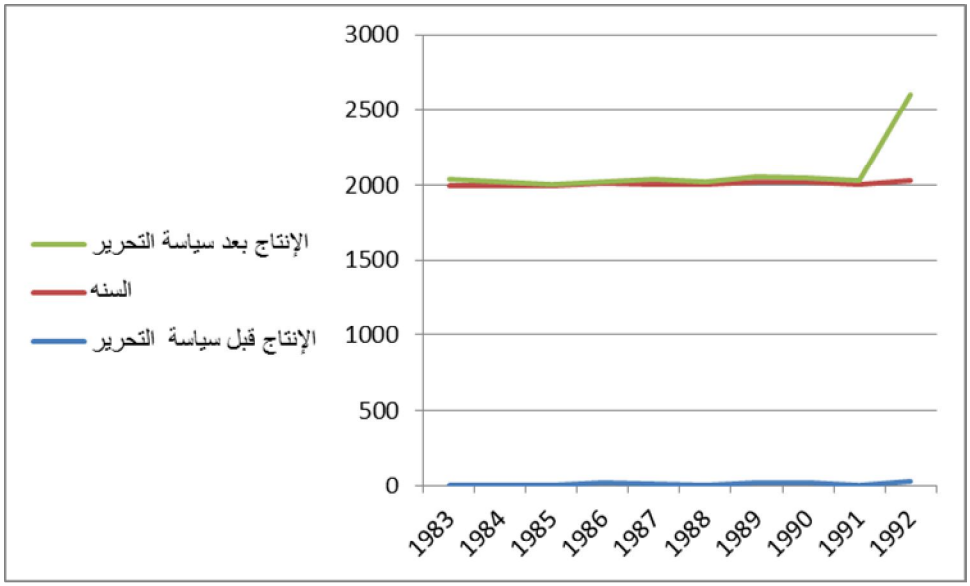

المصدر : من تحليل بيانات الجدول (٥.٤)

ويظهر تحليل الإتجاه العام من إنتاج الدخن خلال الفترة ما قبل التحرير١٩٨٣-١٩٩٢،والفترة مابعد التحرير ١٩٩٣-٢٠٠٢

أن هنالك تذبذب في معدلات الانتاج حيث سجل الإنتاج قبل سياسة التحرير أعلي نسبة(٢٤)الف طن في عام ١٩٨٩ بينما بلغت اعلي نسبة للإنتاج بعد سياسة التحرير(٥٧٨)ألف طن في عام ٢٠٠٢ وبالأضافه الي ذلك بلغ متوسط الإنتاج قبل السياسة (١١.٢) بينما متوسط الانتاج بعد السياسة (٧٩.٨) .

الشكل (٦.٤) يوضح مقارنة الإنتاجية لمحصول الدخن (بالكم/فدان) قبل سياسة التحرير الاقتصادي للفترة من ١٩٨٣-١٩٩٢ ،بالفترة بعد سياسة التحرير الإقتصادي من ١٩٩٣-٢٠٠٢ .

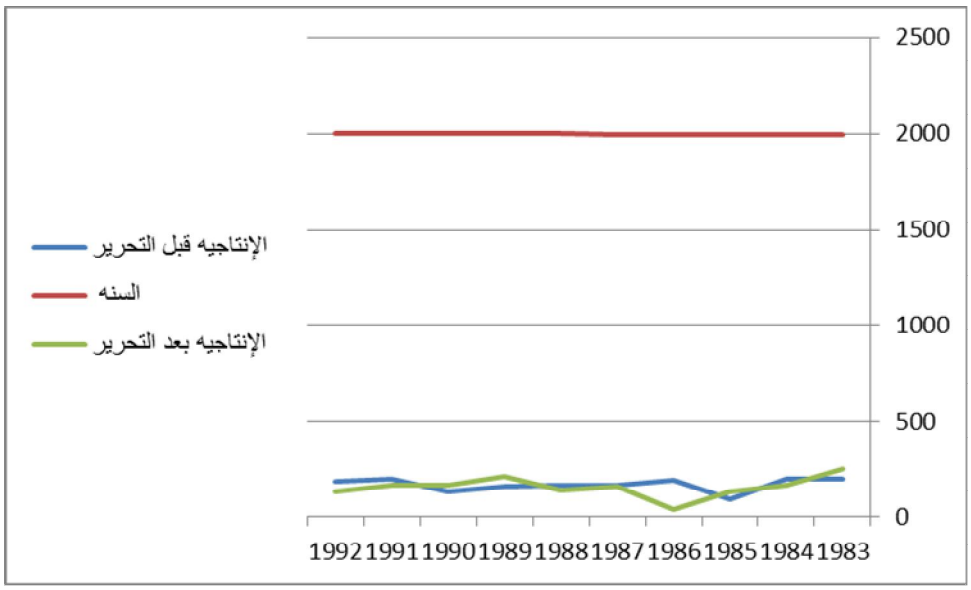

المصدر: من تحليل بيانات الجدول (٦.٤) .

يوضح تحليل الإتجاه العام إنتاجية محصول الدخن خلال الفترقبل سياسة التحرير من ١٩٨٣-١٩٩٢ ،وبعد التحرير من ١٩٩٣-٢٠٠٢.

أن انتاجية محصول الدخن تتصف بالتذبذب والضعف وصل أعلي معدل إنتاجيه يقدر بنحو(٢٠٠)كم/فدان في عام ١٩٨٣ قبل سياسة التحرير

الاقتصادي،مقارنة بنسبة (٢٤٩)كم/فدان في عام ١٩٩٣ بعد سياسة التحرير، حيث بلغ متوسط الانتاجيه قبل التحرير (١.٦٨) وبعد التحرير (١.٥٦) ،أي أن متوسط الإنتاجية لمحصول الدخن قبل سياسة التحرير أكبر من معدل الإنتاجية بعد التحرير.

الإستنتاجات:-

١بالسبة لمحصول الذرة فإن أ ُثر سياسة التحرير الإقتصادي يتمثل في زيادة المساحات المزروعه حيث بلغ متوسطها قبل سياسة التحرير (٦.٥٨١٢)ألف فدان ،وبعد سياسة التحرير نحو (٨.٦٥٨٩)ألف فدان، أي زادت بنسبة (٢.٠٧٧٧)ألف فدان ويشير الإتجاه العام للمساحه الي نحو الزيادة في الفترة بعد التحرير الإقتصادي ،أما بالنسبة للإنتاج فإن أثر سياسة التحريرالإقتصادي يتمثل في زيادة معدل الانتاج حيث بلغ متوسط الانتاج قبل السياسة (١.٥٣)ألف طن وبعد السياسة (١.٩٩)ألف طن وكذلك يشير الإتجاه العام نحو الزيادة .

٢- بالنسبة لمحصول الدخن يتمثل أثر السياسة في زيادة المساحات المزروعة حيث بلغت قبل السياسة (٦٨.٧٠)ألف فدان ،وبعد السياسة الي نحو (٨.٠١٦) والإتجاه العام للمساحة قبل وبعد تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي يتجه نحو التناقص ،ولذلك فإن أثر سياسة التحرير الإقتصادي غلي المساحات المزروعه من الدخن سلبي .أما جانب الإنتاج فكان متوسط الإنتاج قبل السياسة (١١.٢) ألف طن ، وبعد السياسة بلغ متوسط الإنتاج (٧٩.٨) ألف طن .والإتجاه العام للإنتاج قبل السياسةكان متزايد، ثم تناقص ومن ثم ارتفع مرة أخري .وبعد السياسة سار الإنتاج نحو التدرج حتي وصل (٥٧٨) ألف طن في عام ١٩٩٢م ، وأثر السياسة علي الإنتاج إيجابياً .

٣- بصورة عامه فإن القطاع الزراعي تأثرسلباً في اطار الخصخصة وايجاباً بزيادة الانتاج والمساحات من جراء تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي .

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات:

٥.١ الخلاصة :

أستعرضت الدراسه العديد من المحاور التي لها علاقه بسياسة التحرير الاقتصادي ،حيث تمثلت في مشكلة البحث التي التي تتمحور في دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الإقتصادية والأمن القومي والإستراتيجي وتناولت سياسة التحرير الإقتصادي كفكر إقتصادي يتجسد في المدرسة الكلاسيكية التي كان من أحد روادها آدم سميث الذي دعا فيها الي عدم تدخل الدوله في النشاط الإقتصادي وتركه لآلية العرض والطلب التي تحدث التوازن ، وأستمر هذا الفكر حتي ظهور المدرسه الكينزية التي تناقضت مع أفكار الكلاسيك حيث أكدت أهمية التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي لتصحيح مساره ،ودعا بمبرر أن ترك النشاط لآلية العرض والطلب يقود الي ازمات إقتصادية ،الا ان في الثمانينات بدأ معظم النظم الإقتصادية العودة الي الفكر الليبرالي والإتجاه نحو نظام عالمي جديد يقود الي إقتصاديات السوق الحر وظهور ذلك الفكر ولد أزمات إقتصادية أصابت الدول الصناعية مثل التضخم والركود الإقتصادي ،أما الدول الناميه فقد واجهت مشكلة المديونية،وبدات تقلل من مقدار التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي حيث انها تبنت برامج الإصلاح الإقتصادي ،وفي السودان تطورت برامج الإصلاح الإقتصادي منذ نهاية السبعينات حتي انتهت بسياسة التحرير الإقتصادي في مطلع التسعينات وتم وضع عدة برامج بعد تبني سياسة التحرير الإقتصادي مثل البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي وبرنامج الإستراتيجية القومية الشاملة

،حيث كان الهدف من وضع هذه البرامج هو إيقاف تدهور الإقتصاد الوطني ، وتحريك الجمود الإقتصادي من أجل التنمية الإقتصادية وتحقيق الأمن القومي والإستراتيجي وضمت تلك البرامج سياسات وإجراءات تؤدي الي تحرير الإقتصاد الوطني وشمل التحرير عدة قطاعات بما فيها القطاع الزراعي ،فالسودان قطر مترامي يتمتع بموارد زراعيه هائلة كالأراضي الخصبة وموارد مائية ضخمة ومناخ ملائم للزراعه وتلك المعطيات قد تجعله ينافس علي الصعيد العربي والعالمي، وخلصت الدراسة بإستعراض الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة التحرير الإقتصادي علي التنمية الإقتصادية .

٢.٥ التوصيات:

١- **لا**بد من تدخل الحكومة في بعض الأنشطة الإقتصادية كالقطاع الزراعي ووضع بعض التعديلات المناسبة **فيما يخص عمليات الإنتاج** ،وذلك بإلغاء السوم الضريبية علي مدخلات الانتاج في ظل سياسة التحرير الإقتصادي .

٢-وضع سياسات كلية تراعي خصوصية القطاع الزراعي لأنه محفوف بكثير من المخاطر بالإضافة لموسمية الإنتاج والظروف البيئية التي تحيط به...الخ .

٣- يجب وضع إجراءات تعمل علي محاربة إحتكارات القطاع الخاص التي تعمل علي تشوه الاسعار،وذلك للمحافظه علي أسعار التوازن في السوق .

المراجع :

١/ مجلة دراسات إستراتيجية – الاقتصاد السوداني والتحديات –العدد١٣- مركز الدراسات الاستراتيجيه -الخرطوم ١٩٩٨م

٢/ كامل البكري- مبادئ الإقتصاد – الدار الجامعيه - بيروت ١٩٨٦م

٣/ محمد هاشم عوض- تجربة السودان في التحرير الإقتصادي- ندوة تقييم سياسات التحرير الاقتصادي بالتركيز علي تجربة السودان- جامعة الخرطوم بالتعاون مع منظمة فريدريش الالمانية ١٩٩٥م

٤/ لبيب شقير- تاريخ الفكر الإقتصادي- دار النهضة مصرللطبع والنشر ١٩٧٥م

٥/ صلاح الدين الشيخ خضر- أضواء علي سياسات الإصلاح الإقتصادي – مجلة المصرفي العدد ٣ - يونيو١٩٩٥م

٦/ سليمان سيد احمد- الزراعه وتحديات العولمه – مركز الدراسات الاستراتيجية - الخرطوم ١٩٩٩م

٧/ هجو قسم السيد – البنك الزراعي بعد سياسة التحرير- مجلة الحصاد العدد الرابع١٩٩٨م

٨/ المنظمه العربية للتنمية الزراعية - دراسات آثار برنامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية علي الزراعه العربية-١٩٩٣م

٩/ وزارة الزراعه والغابات

الملاحق:

جدول (١.٤) : مقارنة المساحه المزروعه لمحصول الذرة (ألف فدان) قبل سياسة التحرير ١٩٨٣-١٩٩٢ ، وبعد التحرير من ١٩٩٣-٢٠٠٢ .

السنه	المساحه قبل التحرير	السنه	المساحه بعد التحرير
1983	5183	**1993**	10041
1984	5231	١٩٩٤	7896
1985	4534	١٩٩٥	9730
1986	8537	١٩٩٦	7573
1987	8190	١٩٩٧	10345
1988	5315	١٩٩٨	8138
1989	9747	١٩٩٩	9371
1990	5830	٢٠٠٠	4910
1991	4080	٢٠٠١	4892
1992	9165	٢٠٠٢	13693
المتوسط	6.5812	المتوسط	8.6589
الإنحراف المعياري	2095	الإنحراف المعياري	2625

المصدر: إدارة الإقتصاد الزراعي – وزارة الزراعه والغابات 2005

جدول (2.4) يوضح مقارنة الإنتاج لمحصول الذرة (بالألف طن) قبل سياسات التحرير١٩٨٣-١٩٩٢م وبعد سياسة التحرير الإقتصادي ١٩٩٣-٢٠٠٢ .

السنه	الإنتاج قبل التحرير	السنه	الإنتاج بعد التحرير
1983	1177	**1993**	2587
1984	1084	١٩٩٤	1473
1985	389	١٩٩٥	2044
1986	2328	١٩٩٦	1395
1987	2395	١٩٩٧	2388
1988	853	١٩٩٨	1477
1989	3317	١٩٩٩	2569
1990	853	٢٠٠٠	746
1991	540	٢٠٠١	880
1992	2428	٢٠٠٢	4394
المتوسط	١.٥٣	المتوسط	١.٩٩
الإنحراف المعياري	**994.79**	الإنحراف معياريٍ	١٠٦٩.٥٨

المصدر:إدارة الإقتصاد الزراعي – وزارة الزراعه والغابات 2005

جدول(3.4) يوضح مقارنه بين إنتاجية محصول الذرة قبل سياسة التحرير (١٩٨٣-١٩٩٢) وبعد سياسة التحرير من(١٩٩٣-٢٠٠٢) .

السنه	الإنتاجية قبل التحرير	السنه	الإنتاجية بعد التحرير
1983	227	١٩٩٣	268
1984	207	١٩٩٤	187
1985	86	١٩٩٥	210
1986	237	١٩٩٦	184
1987	292	١٩٩٧	231
1988	160	١٩٩٨	181
1989	340	١٩٩٩	274
1990	146	٢٠٠٠	152
1991	132	٢٠٠١	180
1992	265	٢٠٠٢	321
المتوسط	٢.٠٩٢	المتوسط	٢.١٨٨
الإنحراف المعياري	٧٨.٦٩	الإنحراف المعياري	٥٣.٥٠

المصدر:إدارة الإقتصاد الزراعي – وزارة الزراعه والغابات 2005

جدول (٢.٤) يوضح مقارنه المساحة المزروعه(ألف فدان) لمحصول الدخن قبل سياسة التحرير الإقتصادي من (١٩٨٣-١٩٩٢) ،وبعد سياسة التحرير الإقتصادي من (١٩٩٣-٢٠٠٢)

السنه	المساحه قبل التحرير	السنه	المساحه بعد التحرير
1983	5	١٩٩٣	189
1984	5	١٩٩٤	162
1985	11	١٩٩٥	76
1986	106	١٩٩٦	58
1987	71	١٩٩٧	168
1988	36	١٩٩٨	104
1989	153	١٩٩٩	136
1990	139	٢٠٠٠	196
1991	25	٢٠٠١	127
1992	136	٢٠٠٢	6800
المتوسط	٦٨.٧٠	المتوسط	٨.٠١٦
الانحراف المعياري	٥٩.٩٩	الإنحراف المعياري	٢١٠٨.١٢

المصدر: إدارة الإقتصاد الزراعي – وزارة الزراعه والغابات ٢٠٠٥

جدول(٥.٤) يوضح مقارنة الإنتاج للدخن (بالألف فدان) قبل سياسة التحرير الاقتصادي(١٩٨٣-١٩٩٢) وبعد سياسة التحرير (١٩٩٣-٢٠٠٢) .

السنه	الإنتاج قبل سياسة التحرير	السنه	الإنتاج بعد سياسة التحرير
1983	1	١٩٩٣	47
1984	1	١٩٩٤	27
1985	1	١٩٩٥	10
1986	20	١٩٩٦	8
1987	11	١٩٩٧	27
1988	6	١٩٩٨	18
1989	24	١٩٩٩	29
1990	18	٢٠٠٠	33
1991	5	٢٠٠١	21
1992	25	٢٠٠٢	578
المتوسط	١١.٢	المتوسط	٧٩.٨
الانحراف المعياري	٩.٧٥	الانحراف المعياري	٢٧٥.٤١

المصدر:إدارة الإقتصاد الزراعي – وزارة الزراعه والغابات ٢٠٠٥

جدول (6.4):يوضح مقارنة الإنتاجية لمحصول الدخن (كم/فدانٍ) قبل سياسة التحرير من ١٩٨٣-٢٩٩٢،وبعد سياسة التحرير من (١٩٩٣-٢٠٠٢) .

السنه	الإنتاجيه قبل التحرير	السنه	الإنتاجيه بعد التحرير
1983	200	١٩٩٣	249
1984	200	١٩٩٤	168
1985	91	١٩٩٥	132
1986	189	١٩٩٦	38
1987	164	١٩٩٧	161
1988	167	١٩٩٨	137
1989	157	١٩٩٩	213
1990	129	٢٠٠٠	168
1991	200	٢٠٠١	165
1992	184	٢٠٠٢	134
المتوسط	١.٦٨	المتوسط	١.٥٦
الإنحراف المعياري	٣٥.٥	الانحراف المعياري	٥٥.٤

المصدر:إدارة الإقتصاد الزراعي – زوراة الزراعه والغابات 2005